

**تأثير الشمول المالي في تعزيز نظام المدفوعات  
” دراسة تحليلية في القطاع المصرفي العراقي ”**

**محمد حماد صافي المساري**

**د. هشام خليف**

**كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بصفاقس**

**The impact of financial inclusion in  
strengthening the payments system  
"An Analytical Study in the Iraqi Banking  
Sector"**

**Mohammed Hammad Safi**

**Dr. Hisham Khlef**

**Faculty of Economics and Management of  
Sfax**

يهدف هذا البحث تناول تأثير الشمول المالي بمؤشرات في الاستقرار المصرفي بمؤشرات ، ولقد اختبر في القطاع المصرفي العراقي وتتمحور مشكلة البحث الرئيسية في ايجاد السبل المناسبة من اجل تحقيق الشمول المالي بما ينسجم مع سياسة البنك المركزي العراقي التي تلائم البيئة العراقية لتحقيق الاستقرار في القطاع المصرفي ، وطبق البحث على القطاع المصرفي ككل من خلال تحليل البيانات كميأ وأحصائياً للفترة من ( ٢٠١٠ - ٢٠٢١ ) ، ولقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج ، من بينها وجود تأثير معنوي لمؤشرات الشمول المالي في مؤشرات نظام المدفوعات ، والتي تباينت نتائج مؤشرات الشمول المالي في مؤشرات نظام المدفوعات وقبول الفرضيات الفرعية بشكل جزئي . الكلمات المفتاحية : الشمول المالي ، نظام المدفوعات ، الاستقرار المصرفي ، الخدمات المصرفية الالكترونية

### Abstract :

This research aims, through its chapters, to address the impact of financial inclusion with its indicators on banking stability with its indicators. It has been tested in the Iraqi banking sector and the main research problem revolves around finding appropriate ways to achieve financial inclusion in a manner consistent with the policy of the Central Bank of Iraq that suits the Iraqi environment to achieve stability in the banking sector. The research was applied to the banking sector as a whole by analyzing the data quantitatively and statistically for the period (2010 - 2021). The research reached a set of results, including the presence of a significant impact of financial inclusion indicators on the payments system indicators, and the results of financial inclusion indicators varied in indicators. Payments system and partial acceptance of sub-hypotheses .**Keywords:** financial inclusion, payments system, banking stability, electronic banking services

### منهجية البحث

يتضمن هذا المبحث البنية الفلسفية والنظرية للبحث واصالته الفكرية، فضلاً عن الاهمية والأهداف المبتغى تحقيقها لغرض ايجاد الحلول لمشكلة البحث بوضع التساؤلات المناسبة للبحث والتعريف بمتغيراته، وكالاتي :

### ١- مشكلة البحث:

نظراً لظهور الاقتصاد والمجتمع القائم على المعرفة والتحول الى الانظمة الالكترونية الحديثة ، شهد النظام المالي العالمي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص تغييرات جذرية خلال السنوات الماضية في تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية للوصول الى ابعد مستهلك مالي في المجتمع . اذ ناقش العديد من الباحثين موضوع ودور الشمول المالي في تحقيق نظام المدفوعات الا أن المنظمات ومنها المصارف تعاني الكثير من المشكلات والصعاب في توظيف هذه التغييرات وتفعيل خدماتها المقدمة للزبائن اذ كان هذا في منظمات الدول المتقدمة فالمشكلة تبدو أوضح في منظمات الدول النامية ومنها العراق ويمكن التعبير عن مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية :

- ١- هل استطاعت المصارف العراقية من تعزيز الشمول المالي ونظام المدفوعات ؟
- ٢- ما مدى امكانية تطبيق استراتيجية الشمول المالي لتحقيق الاستقرار المصرفي في المصارف ؟
- ٣- كيف يمكن من توعية الناس عن أهمية الشمول المالي والفوائد التي تتحقق من خلاله في استقرار الجهاز المصرفي وللمودعين ؟
- ٤- ما مدى امكانية توعية الناس عن الفوائد لمتحققة من الخدمات المصرفية الالكترونية

### ٢-١ اهداف البحث :

تتصب اهداف البحث اساساً على تحقيق اجابات وافية حول تساؤلات مشكلته وكالاتي :

- ١- تشخيص مستويات الشمول المالي ، ونظام المدفوعات ، في القطاع المصرفي العراقي .
- ٢- تأطير معرفي لمتغيرات الدراسة ( الشمول المالي ، ونظام المدفوعات ، من خلال الاطلاع على اهم الطروحات الفكرية والعملية له في محاولة جادة للأجابة عن تساؤلات الدراسة الحالية .
- ٣- تقييم تأثير متغيرات الدراسة ( الشمول المالي ، ونظام المدفوعات) في القطاع المصرفي العراقي .

٣-١ أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في الجوانب النظرية والعملية بالنقاط الآتية :

- ١- تناول البحث موضوع معاصر ومفاهيم حديثة في مجال العمل المصرفي من خلال تسليط الضوء على منظورات واقعية تحاكي الفكر المالي ( الشمول المالي ودوره في تعزيز نظام المدفوعات).
- ٢- يهتم البحث في الكشف عن مشكلة معرفية وتطبيقية على مستوى القطاع المصرفي العراقي من خلال الاجابة عن تساؤلات قد تكون غائبة عن أذهان أصحاب القرار في المصارف .
- ٣- يسهم البحث في تشخيص الفوائد التي يمكن للقطاع المصرفي من قطف ثمارها جراء تطبيق استراتيجية الشمول المالي لتعزيز الحصة السوقية للمصارف من الوصول الى اكبر عدد ممكن من المستهلكين الماليين وباقل كلفة .
- ٤- بيان العلاقة بين متغيرات البحث لتكون بمثابة خطوات وممارسات تتبناها الادارات العليا في القطاع المصرفي وتأشير نقاط القوة والضعف في تلك الممارسات من اجل تعزيز واستثمار نقاط القوة والتخلص من نقاط الضعف وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية مستدامة وتقديم خدمات ذات جودة عالية .

## ٤.١ فرضية البحث :

الفرضية الرئيسية : يؤثر الشمول المالي بمؤشراته (مؤشر بعد الوصول ، مؤشر نفاذ الاستخدام ) تأثير ذو دلالة احصائية معنوية على انظام المدفوعات .

## ٥.١ منهج البحث :

يعتمد البحث على المنهج التحليلي أسلوباً في معالجة الموضوع من خلال التحليل الكمي للبيانات التاريخية للقطاع المصرفي العراقي والمنشورة في التقارير المالية للبنك المركزي العراقي ، اذ تم معالجة البيانات كمياً وفقاً لنماذج ومعادلات رياضية ومن ثم تحليلها لاختبار صحة الفرضيات والعلاقات ويفيد من وراء ذلك الخروج باستنتاجات وتوصيات بشأنها.

## ٦-١ أساليب جمع البيانات والمعلومات :- تمثل أسلوب جمع البيانات وتحليلها بالاتي :

- ١- المصادر التاريخية : إذ أستعين بالكتب العربية والأجنبية المنشورة والبحوث والرسائل والاطاريج المتعلقة بموضوع الدراسة والمتوفرة في المكتبات الجامعية والمنشورة عبر الانترنت .
- ٢- التقارير المالية السنوية للبنك المركزي الخاصة بالقطاع المصرفي .
- ٣- النشرات الاحصائية للبنك المركزي العراقي الخاصة بالقطاع المصرفي .
- ٤- مراسلة بعض الباحثين للحصول على المصادر او الاستفسار والاستعلام .
- ٧-١ حدود الدراسة :- تتضمن حدود الدراسة الأتي :

١- الحدود المعرفية : تمثلت الحدود المعرفية للبحث والتي تتعلق بالادارة المالية وادارة المصارف والتي أنبثقت منه المتغيرات المبحوثة وهي ( الشمول المالي ، نظام المدفوعات ) .

٢- الحدود المكانية : اهتم البحث بالقطاع المصرفي العراقي بشكل لقياس متغيرات البحث

الحدود الزمانية : تمثلت بالفترة الزمنية لانجاز البحث للفترة من ( ٢٠٢١ \_ ٢٠٢٣ ) والتي غطت سلسلة زمنية من ( ٢٠١٠ \_ ٢٠٢١ )

وتم اعتماد هذه الفترة بسبب حداثة المتغيرات وتوفر البيانات في التقارير المالية والنشرات الاحصائية للبنك المركزي العراقي والخاصة بالقطاع المصرفي العراقي .

٨-١ : الدراسات السابقة

أ- دراسة ( Banerjee , 2023 ) بعنوان Promoting Financial Inclusion through Central Bank Digital Currency: An Evaluation of Payment System Viability in India تهدف الدراسة ، تسليط الضوء على اتجاه نظام الدفع في الهند الذي يفتح إمكانية التنفيذ الإيجابي للعملة الرقمية للبنوك المركزية ورفاهيتها لتنتشر بين المستهلكين وتعزيز الشمول المالي ، أهم النتائج يوضح أن تأثير التمويل الرقمي على الشمول المالي في الهند إيجابية بشكل عام. ولتحقيق النتائج الضرورية، يجب أن تشمل سياسة التنمية القبض على الجرائم المالية الإلكترونية ومنعها، وتصحيح أعطال الشبكات النظامية، وإنشاء سلع مالية أكثر ملاءمة رقمياً والتي تجتذب المجموعات المناصرة للفقراء من حيث الشمول المالي.

ب- دراسة (Niankara, 2023) بعنوان The impact of financial inclusion on digital payment solution uptake within the Gulf Cooperation Council Economies تهدف هذه الدراسة الى تحليل التأثير السببي لمؤشرات الشمول المالي في جانب الطلب على استيعاب المجتمع لحلول الدفع الرقمية (DPS) ، أهم النتائج أن الشمول المالي في شكل توسيع الوصول إلى حساب المعاملات مع بطاقة الخصم المرفقة لم يؤثر بشكل كبير على الرفاهية الاجتماعية من حيث استخدام أعضائها لـ DPS لتلبية احتياجاتهم الاستهلاكية من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧ .

ت- دراسة (Al-Sabaawi et al., 2023) بعنوان User trends of electronic payment systems adoption in developing countries: an empirical analysis

يهدف هذا البحث إلى دراسة العوامل المؤثرة على نية المستخدمين لاستخدام أنظمة الدفع الإلكتروني في العراق ، تشير نتائج الدراسة إلى أن توقع الأداء، وتوقع الجهد، والتأثير الاجتماعي، وتسهيل الظروف، والتوجه نحو توفير الأسعار يؤثر على النية لقبول نظام الدفع الإلكتروني. وبالمثل، تؤثر العادة والأمن التكنولوجي والثقة ومقاومة الابتكار والتمكين النفسي أيضاً على نية قبول نظام الدفع الإلكتروني

## الإطار النظري للبحث

### ١-٢ : مفهوم الشمول المالي :

لقد تناول الكتاب والباحثون مفهوم الشمول المالي من مداخل مختلفة اذا اشار ( Sharma , 2017: 2 ) بأنه عملية ضمان الحصول على المنتجات والخدمات المالية المناسبة التي تحتاجها الفئات الضعيفة مثل القطاعات الضعيفة والمجموعات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة وبطريقة عادلة وشفافة بواسطة المؤسسات الرئيسية الفاعلة". ، بينما يرى (Dieme , 2020 :2) ، بأنه "الوصول الدائم للسكان إلى مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية المناسبة ، بتكاليف معقولة ، واستخدامها بشكل فعال. وفعال وكفاء". من هذا التعريف ، تتدفق ثلاثة مجالات تجعل من الممكن تحديد الشمول المالي: الوصول (العرض) ، والاستخدام (الطلب) والسعر الميسور (الظروف المصرفية / جودة المنتجات). وأضاف ( Adolfo Barajas, 2020 : 5 ) يهدف في تعميم الخدمات المصرفية والمنتجات المالية لجميع أفراد المجتمع مع شرائح مختلفة ، من خلال ابتكار خدمات مالية مناسبة وعالية الجودة وبأسعار معقولة من خلال الأساليب الرسمية ، بما في ذلك التوعية والتثقيف المالي. لذلك ، من المرجح أن تعكس مقاييس الاستخدام إمكانية الوصول والتكلفة والجودة والعكس صحيح. إلى مدى توفر بيانات أكثر تفصيلاً عن جوانب محددة من الشمول المالي سواء داخل أو عبر البلدان ، يمكن توسيع المفهوم ليشمل الوصول والجودة ، وأبعاد التكلفة أيضاً ، وطرح (لوزي ، ٢٠٢١ : ١٥) إدخال أو دمج الفئات التي يطلق عليها مهمشة مالياً أو من ذوي الدخل المالي المنخفض الذي لا يسمح لذا بالانخراط في عمليات النظام المصرفي، بالتعامل مع الجهاز المصرفي من خلال منظومة العمل الرقمية، بمعنى إتمام جميع التعاملات الدالية بطريقة إلكترونية، ويهتم الشمول المالي بتقديم الخدمات الدالية باستخدام الطرق السهلة والبسيطة وبأقل التكاليف، مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول .

### ٢-٢ : أهمية الشمول المالي :

تتم أهمية الشمول في تمكين الأشخاص ذوي الدخل المنخفض من الاستفادة من الخدمات المالية عالية الجودة وتكاليفها المقبولة ، فضلاً عن إعطائهم الأهمية والأولوية المناسبة في إطار السياسات الاقتصادية المتبعة وتطوير التشريعات واللوائح والأطر التنظيمية التي تساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية والمصرفية وتشجيع الابتكار في هذا المجال ، وبالتالي فإن توسيع نطاق المستفيدين من الخدمات المالية يساهم في تمكين المجتمع ككل وتعزيز الاستقرار المالي للأفراد (Shamshad Akhtar 2010, 1) فضلاً عن دعم القطاع المصرفي وتعزيز المدخرات ، إذ تتبع أهمية الشمول المالي من كونه محوراً مهماً في دعم رواد الأعمال والشركات الناشئة من خلال تقديم الدعم والتمويل بحيث تتحول هذه الشركات الناشئة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتصبح هذه الشركات تولد الأعمال التجارية وفرص العمل ( ٦ : Nicolas Blancher et al., 2019 ) كما وتجدر الإشارة إلى أن تعميم الخدمات المالية وتوسيع نطاق المشاركة في النظام المالي الرسمي أمران أساسيان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، وتحسين مستوى المعيشة ، وتمكين المرأة مالياً ، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ، والحد من الفقر وعدم المساواة ، وخلق الوظائف ، وتعزيز النمو الاقتصادي ، ودمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي .

### ٣-٢ : اهداف الشمول المالي :

هناك مجموعة من الاهداف يسعى البنك المركزي الى تحقيقها من خلال توجيه المصارف الى عقد مؤتمرات سنوية والمنافسة في ما بينها لتحقيق الشمول المالي لانه لا يتحقق من دون ثقافة، فالزبون الواعي يعد أكثر ادراكاً للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعي لحقوقه وواجباته، ومن هذه الاهداف التي اتفق على ذكرها الباحثين كل من (Helms, 2006: 6) (ابو ديه ، ٢٠١٦ : ٢٥) (الشمري ، ٢٠١٧ : ٣٠) (الهاشمي واخرون ، ٢٠١٧ : ١٤) (الحسناوي و مهدي ، ٢٠٢٠ : ٣٦): تعزيز وصول فئات المجتمع كافة الى الخدمات المالية وتعريف الافراد بأهمية هذه الخدمات وكيفية الحصول عليها ومدى الافادة منها ، تحسين الظروف المعاشية للأفراد وخاصة الطبقات الفقيرة والعمل على تقليل حدة الفقر وتحقيق الرفاهية والرخاء من خلال بعث روح النشاط والحصول على فرص تنمية اقتصادية وتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، سرعة الوصول الى مصادر التمويل وتقديم الدعم للشركات الصغيرة من اجل التوسع في عملها لتحقيق الاستثمار المطلوب، اقامة مشروعات عمل حرة لتعزيز النمو الاقتصادي للبلد ، تشجيع الافراد على الادخار في المصارف واستثمار الاموال بطرائق استعمال مثالية كأعداد برامج وتعزيز ثقافة التنافس .

## ٤-٢ : ابعاد الشمول المالي :

اصدرت مجموعة العشرين (G20) مع توصية الشراكة العالمية (GPII) في يونيو في قمة لوس كابوس على مؤشرات قياس الشمول المالي وتم تطويرها في قمة الصين عام ٢٠١٦ من أجل الشمول المالي ، وهذه المؤشرات تتناول قياس ثلاثة أبعاد رئيسية هي (صليحة واخرون ، ٢٠١٩ : ٤) وقد تبني العديد من الكتاب والباحثين هذه الابعاد في كتبهم ويحثهم نذكر منهم (علي، ٢٠١٨ : ٢٢٥- ٢٢٩) (الشحادة واخرون، ٢٠٢٠ : ٥-١١) (سالم ويحيى ، ٢٠٢١ : ١٢٧-١٢٨) (شحادة ، ٢٠٢٢ : ٣٨-٤٠) .

(١) الوصول الى الخدمات المالية (access to financial services)

(٢) استخدام الخدمات المالية (usage of financial services)

(٣) جودة الخدمات المالية (the quality of the products and the service delivery)

## مفهوم نظام المدفوعات :

### ١-٣ : مفهوم نظام المدفوعات :

لقد تناول الكتاب والباحثون مفهوم نظام المدفوعات من مداخل مختلفة على انه مجموعة من العمليات والتقنيات التي تنقل القيمة النقدية من كيان أو شخص إلى آخر، وعادة ما يتم الدفع مقابل توفير السلع أو الخدمات أو للوفاء بالتزام قانوني. اذ يمكن صنعها بعمليات متنوعة باستخدام عدة طرق مثل النقد والشيكات والمدفوعات الإلكترونية والبطاقات. يتمثل جوهر نظام الدفع في أنه يستخدم بدائل نقدية ، مثل الشيكات أو الرسائل الإلكترونية ، لإنشاء المدين والائتمان الذي يحول القيمة. عادةً ما يتم تخزين القيمة التي يتم تحويلها في حسابات الإيداع في البنوك أو أنواع أخرى من المؤسسات المالية. ( Treasury Alliance Group , 2018 : 2 ) أذ يقوم النظام النقدي على الثقة في العملة هذا شيء لا يمكن إلا للبنك المركزي توفيره ، مثل النظام القانوني فإن الثقة التي يدعمها البنك المركزي لها سمات الصالح العام ، تضخم البنوك المركزية جهود مبتكري القطاع الخاص من خلال منحهم قاعدة صلبة للبناء عليها ، اذ يمكن للتقدم التكنولوجي اليوم أن يساعد بالتأكد في بناء نظام مالي أكثر كفاءة وشمولية ، وتحتاج البنوك المركزية إلى تبني هذا الابتكار. في الوقت نفسه ، تم تصميم وظائفها التقليدية خصيصاً للعديد من الابتكارات في الأفق ، بما في ذلك العملات الرقمية للبنك المركزي ونظم الدفع. ( Carstens , 2019 : 2 ) . وذكر كل من (alsabaawi et al ., 2023 : 2) بان نظام الدفع الإلكتروني هو وسيلة لتبادل الأموال بين الأطراف المتعاملة باستخدام التقنيات الإلكترونية (التقنيات الإلكترونية) التي تحدث أثناء المعاملات التجارية.

### ٢-٣ : أهمية نظام المدفوعات :

اشار كل من (الجنيهي والجنيهي، ٢٠٠٥ : ٤٠) (Cirasino & Guadamillas, 2005: 1) (لظفي وصلاح الدين، ٢٠١٦ : ٥٤) لفته ، ٢٠١٩ : ٣٦) على ان أهمية نظام المدفوعات تكمن في : يساعد النظام على تعزيز التنمية الاقتصادية، والنشاط الاقتصادي ، يعد من الأدوات المهمة والأساسية لتنفيذ السياسة النقدية بشكل فعال ، تنظيم الدفعات، إذ يضمن الاتفاق على وقت سداد، واقتطاع قيمة التحويلات المالية، وتنظيم عمليات الدفع بدون أي قلق من عدم السداد في الوقت المحدد، يخفض من تكاليف طباعة وإصدار النقود الورقية وتكلفة تبادل السلع والخدمات ، يساعد الجهاز المصرفي من استقطاب النقود من خلال ايداعها وعدم تسربها خارجها وبالتالي قدرتها على تقديم القروض ، والذي ينعكس بدوره على قدرة السلطة النقدية في التحكم بالمتغيرات النقدية كعرض النقد ، القدرة على تتبع المدفوعات والمعرفة بتاريخها من



خلال أنظمة تخطيط موارد المؤسسات والتكامل مع التقنية المصرفية ، تعد من الركائز الأساسية والبنية التحتية اللازمة لعمل اقتصاد السوق ، معالجة المدفوعات ، وانجاز المعاملات كافة بسرعة عالية ودقة وأمان ، والتقليل من الإجراءات الروتينية اليدوية والأعمال الورقية في تنفيذ المعاملات ، تحقيق السلامة والأمان للصكوك الورقية من مخاطر السرقة ، ويقلل من تداول النقود على شكل سائل ، تعزيز ثقة الزبائن بالجهاز المصرفي وزيادة رضاهم وتقوي العلاقة به ، من خلال سهولة عمليات التحويل والدفع والسداد وتكلفتها المنخفضة .

٣-٣ : أنواع نظم الدفع :

نظام التسوية الإجمالية الآنية ( Real Time Grosse Settlement ) RTGS يستخدم هذا النظام لتسوية المدفوعات و يتم تسوية كل عملية دفع على حدة وعلى الفور (Nationalbank Danmarks, 2005: 44). إذ لا تخضع عمليات الدفع لأي وقت انتظار ، ويتم تسويات المدفوعات واحدة تلو الأخرى ودون تجميع أو معاوضة مع أي عملية دفع أخرى ، وبمجرد معالجتها تكون نهائية وغير قابلة للنقض أو الإلغاء (Makokha et al ,2015 ,45). وعرف نظام التسوية الإجمالية على انه تسوية المبالغ الاجمالية في وقت حقيقي ( Cipriani et al . , 33 : 2023 ) ويتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور بدون تأجيل وعلى اساس اجمالي ( دروري وبلقاسمي ، ٢٠٠٧ : ١٢١ ) ذكر التقرير النهائي أنظمة RTGS هي أنظمة تحويل الأموال التي تسمح بالتسوية الإجمالية للأموال و / أو الأوراق المالية في الوقت الفعلي او هي العملية المستمرة لتسوية المدفوعات على أساس الطلب الفردي ، دون مقاصة المدين مع الاعتمادات ويكون البنك المركزي مسؤول عن التسوية النهائية تحويلاً غير مشروط وغير قابل للنقض للأموال. ( Final report , 2022 : 9 ) .

## أهداف نظام RTGS :

ان الهدف من نظام RTGS لتحقيق مايلي : ( نسرين وطالبي ، ٢٠٢١ : ١١٨ ) تخفيض التكاليف الاجمالية للمدفوعات وجعل النظام يتمتع بالمقاييس الدولية في تسيير مخاطر السيولة ، تسوية وسائل الدفع في وقت حقيقي ، تلبية احتياجات الزبائن المختلفة ( المستعملين ) بأستخدام وسائل الدفع الالكتروني وتقليل أجال التسوية ، في حين اتفق كل من ( سليمان ، ٢٠١٣ : ٥ ) ( جمعة ، ٢٠١٦ : ٤١ ) ( سبتي ، ٢٠٢٠ ، ٣٥ ) على ان اهداف نظام RTGS تتلخص بالاتي : **أجراء عملية الدفع** بشكل يومي وبسرعة عالية وامان وتنفيذ التسويات بشكل اني وعالجه القيود ، **أزالة مخاطر التسوية** اليدوية ذات المبالغ عالية القيمة ، **تحسين الاداء المالي والمصرفي** ، **القضاء على مخاطر الائتمان والسيولة** ، **حساب أرصدة الجهات المشاركة** أنياً و تمكينها من متابعة موقفها المالي وإدارة سيولتها على مستوى عال من الكفاءة والمرونة ، التوافق مع المعايير الدولية لنظم الدفع والتسوية .

**نظام المقاصة الإلكترونية (Automated Clearing House) ACH** ان المقاصة الالكترونية تعد من اهم الانظمة الالكترونية في المصارف والتي تساعد على انجاز وتسوية الصكوك بشكل الكتروني ( حبيب وخالدي ، ٢٠١٥ : ٥ ) وتعرف المقاصة الالكترونية على انها تقاص الصكوك بين المصارف عن طريق البنك المركزي بموجب صور الكترونية للصكوك ، وبدون ان يجرى تبادل فعلي للصكوك بين المصارف (رقية وعائشة ، ٢٠١٩ : ٤٦٥ ) وهي عبارة عن تبادل وتسوية الصكوك بصور الالكترونية بين المصارف تسيير وفق تطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ( أيمن ، ٢٠٢٢ : ١٣ ) أهداف نظام المقاصة الالكترونية : ( صبحي ، ٢٠١٨ : ٣٦ ) إتمام التحويلات المالية بين المصارف المشاركة في النظام الكترونياً ، توافر السرية في نقل البيانات ، والسعي الى تقليل النفقات والوقت ، تنفيذ الدفعات غير النقدية تنفيذاً فعالاً ، خفض المخاطر الناشئة عن التبادل اليدوي للصكوك ( الصكوك الورقية التقليدية ) ، توافر بيئة العمل الملائمة لإنتاج خدمات مصرفية جديدة تتعلق بالدفعات المالية الصغيرة ، والكبيرة على حدٍ سواء ، التحكم في تنفيذ المدفوعات بموجب الاموال المتوافرة ، واعتماد مبدأ ما يدخل أولاً يخرج أولاً (FIFO) وهناك عدة انواع لأوامر الدفع التي تنفذ عن طريق نظام المقاصة الالكترونية نذكر منها وهي (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، ٢٠١٦ : ٨٥ ) ( شياع و ابراهيم ، ٢٠١٥ : ٢٤١ ) ( لفتة ، ٢٠١٩ : ٥١ ) :

**أوامر الدفع الدائنة (CT) credit transfer** : وهو نوع من أوامر الدفع التي تنفذ عن طريق نظام المقاصة الإلكترونية اذا تجري تسويته في نفس يوم العمل المصرفي ويتم تحديد الحد الأدنى والحد الأعلى من التحويل عن طريق البنك المركزي .

**الصكوك الإلكترونية (E-Check (CH)** : يتم تسوية الصكوك الالكترونية خلال يومين من العمل المصرفي عن طريق النظام ويتم حجز من رصيد المصرف في حساب التسوية (RTGS) .

**صكوك المقاصة العاجلة (VIP) Very Important Person** : يتم تسوية هذا النوع من الصكوك في نفس يوم العمل المصرفي دون الحاجة الى حجز رصيد من المصرف في حساب التسوية وفي حال عدم قبول الصك في نفس اليوم يتم رفض الصك والغاءه من النظام مباشرة .

البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة (Retail Payment System Infrastructure) RPSI يعالج نظام الدفع بالتجزئة عدد كبير من المدفوعات التي تكون اقيامها منخفضة والتي تتم بين الشركات والافراد في يوم واحد واشكال مختلفة ، مثل الخصوم المباشرة مدفوعات الرواتب ، التسوق عبر البريد ، فاتورة الخدمات (Nakajima, 2011:14) ويتكون نظام الدفع بالتجزئة من :

**المقسم الوطني National Switch**: وهو شبكة تتيح للمصارف ومزودي خدمات الدفع الالكتروني من المشاركة الكترونياً بتحويل الاموال الى الناس الذين يحملون البطاقات البلاستيكية ( البطاقات الذكية ، بطاقات الخصم والائتمان ) وانجاز معاملاتهم من خلال استخدام أجهزة الصراف الالي ونقاط البيع دون الحاجة الى مراجعة فروع المصارف ( أنصيري، ٢٠١٨ : ١٠٣ ) .

**الدفع بواسطة الهاتف المحمول Mobile Payment** يسمح هذا النظام بجعل الهاتف المحمول بمثابة أداة تجارية تحل محل المصرف أو أجهزة الصراف الآلي، أو البطاقات الإلكترونية ( Raina,2014:187 ) ، إذ يمكن من خلاله السماح للمستخدم بأجراء معاملات مالية بأموال محمولة، مثلاً يحاول مستخدم الهاتف المحمول شراء سلع، وخدمات من مزود خدمة، والذي بدوره يتصل بجهة موثوق بها، أو مزود الخدمة اللاسلكية، أو مؤسسة مالية للمصادقة وبمجرد الموافقة يمكن إجراء الدفع بواسطة الهاتف المحمول

( 2 : 2022 , Tounekti et al . ) ويمكن أيضاً للمستخدم سحب وإيداع الأموال من محفظته الخاصة، أو دفع رسوم، أو التحويل إلى مستخدم آخر بواسطة المحافظ المفتوحة لدى مزودي خدمة الدفع عن طريق الهاتف المحمول ( لفته ، ٢٠١٩ : ٥٨ ) .

نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية (Central Securities Depository) CSD يعمل هذا النظام على ادارة وحفظ الاوراق المالية الحكومية التي تصدرها وزارة المالية والبنك المركزي كالسندات الحكومية ، ومن خلال هذا النظام بإمكان البنك المركزي ادارة مزاد العملة ومراقبة السيولة ( الشافي : ٢٠١٦ ، ٣٧ ) إذ يتم عن طريقه اصدار السندات وعمليات التسوية والحفاظ على ملكية السند وغيرها من العمليات الاخرى ( pavlat , 2016 : 9 ) يتم ربط هذا النظام مع نظام ( RTGS ) لأتمام عملية التسوية .

الاطار العملي / اختبار الفرضية الرئيسية

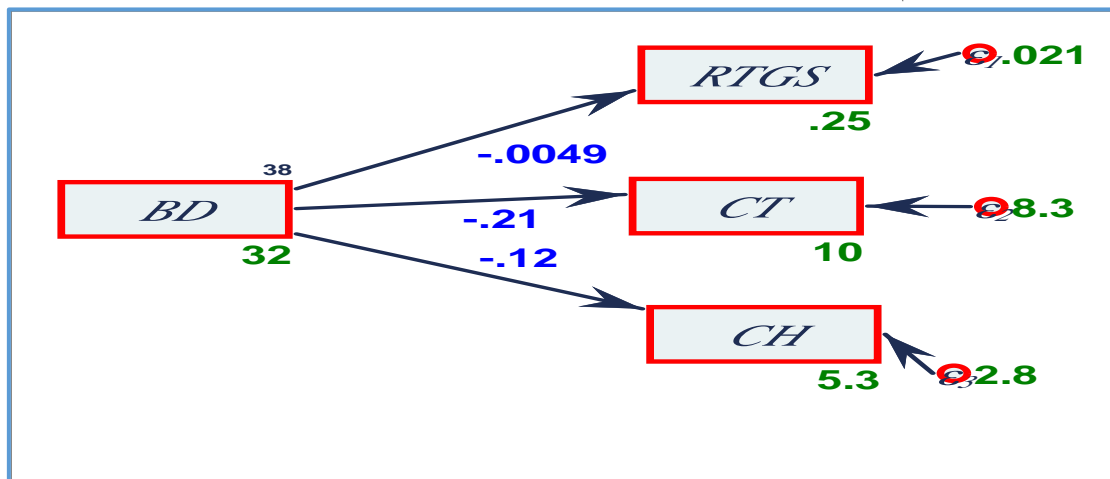
١-٤ : **الفرضية الرئيسية** : نصت هذه الفرضية المعبرة عن تأثيرات كلٍ من مؤشرات الشمول المالي في مؤشرات نظام المدفوعات ، وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية .

**الفرضية الفرعية الأولى** : يظهر من الجدول ( ) نتائج التأثير لمؤشر **BD** في مؤشرات نظام المدفوعات، إذ تبين معنوية المسارات الخاصة بمؤشر **CT** ( $\beta=-.2141, P < .05$ ) ومؤشر **CH** ( $\beta=-.1170, P < .05$ ) دون مسار **RTGS** ( $\beta=-.0049, P > .05$ ) ، أما بخصوص معنوية معاملات التحديد ( $R^2=(.551,.465)$ ) لتؤشر بذلك أنّ الذي يفسر تباين نظام المدفوعات خلال المدة الزمنية المبحوثة هو مؤشر **BD** .

معنوية النموذج	معامل التحديد	مستوى المعنوية	إحصاء الاختبار	الخطأ المعياري	معامل الانحدار	ثابت الانحدار	معالم الاختبار
Prob	R <sup>2</sup>	P> t	t	Std. Err.	Coef.	α	العلاقات
.000	0.367	0.499	-0.68	.0072	-.0049	.2468	RTGS <--- BD
.000	0.551	0.014	-2.46	.1467	-.2141	10.11	CT <--- BD
.000	0.465	0.017	-2.36	.0858	-.1170	5.324	CH <--- BD

الجدول (١) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثانية

والتمثيل البياني (١) يعرض نتائج الاختبار للمسارات الثلاث الخاصة بتأثير مؤشر الـ BD في مؤشرات نظام المدفوعات شكل (١) مسارات العلاقة بين مؤشر BD ونظام المدفوعات

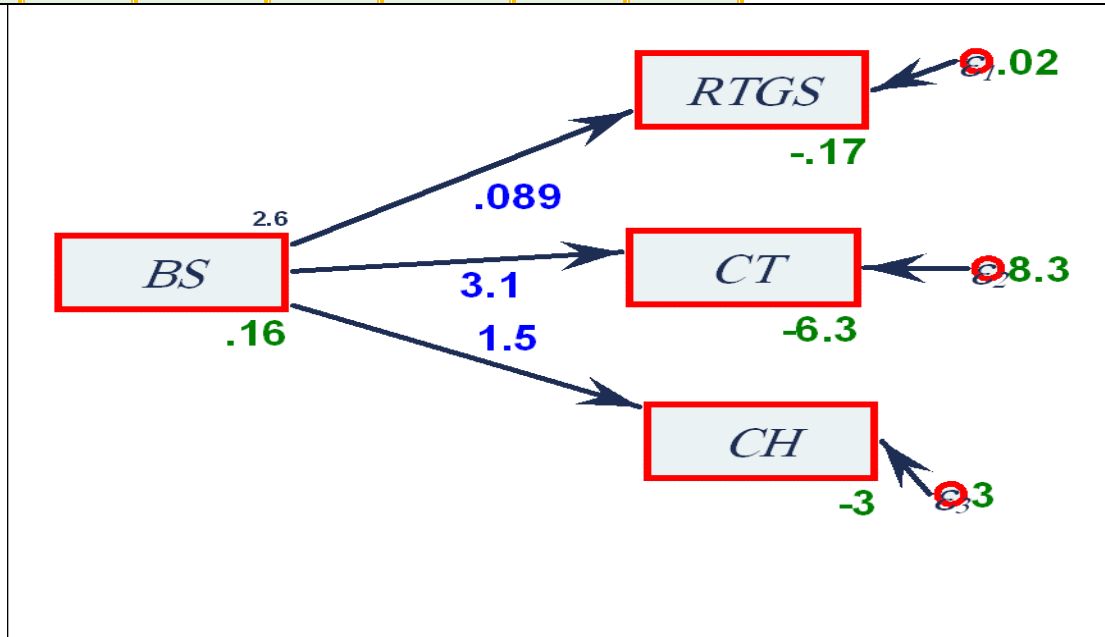


الفرضية الفرعية الأولى : يبين الجدول (٢) نتائج التأثير لمؤشر BS في مؤشرات نظام المدفوعات , إذ يتضح منه معنوية المسارات الخاصة بـ



مؤشر  $CT$  ( $\beta=3.144, P < .05$ ) ومؤشر  $CH$  ( $\beta=1.469, P < .05$ ) في حين لم تثبت معنوية مسار  $RTGS$  ( $\beta=-.0887, P > .05$ )، أما بخصوص قيم معاملات التفسير ( $R^2=(.456,.355)$ ) لتفسر بذلك تباين نظام المدفوعات خلال المدة الزمنية المبحوثة من تباين مؤشر  $BD$ . الجدول (٢) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية والشكل (٢) يعبر عن المخطط البياني لنتائج الاختبار للمسارات الثلاث الخاصة بتأثير مؤشر  $BS$  في مؤشرات نظام المدفوعات. شكل (٢) مسارات العلاقة بين مؤشر  $BS$  ونظام المدفوعات

معالم الاختبار	ثابت الانحدار	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	إحصاء الاختبار	مستوى المعنوية	معامل التحديد	معنوية النموذج
العلاقات	$\alpha$	Coef.	Std. Err.	t	$P> t $	$R^2$	Prob
RTGS <--- BS	-1.746	.0887	.1039	0.85	0.393	0.156	.080
CT <--- BS	-6.321	3.144	2.105	2.49	0.013	0.456	.000
CH <--- BS	-3.003	1.469	1.258	2.17	0.024	0.355	.000

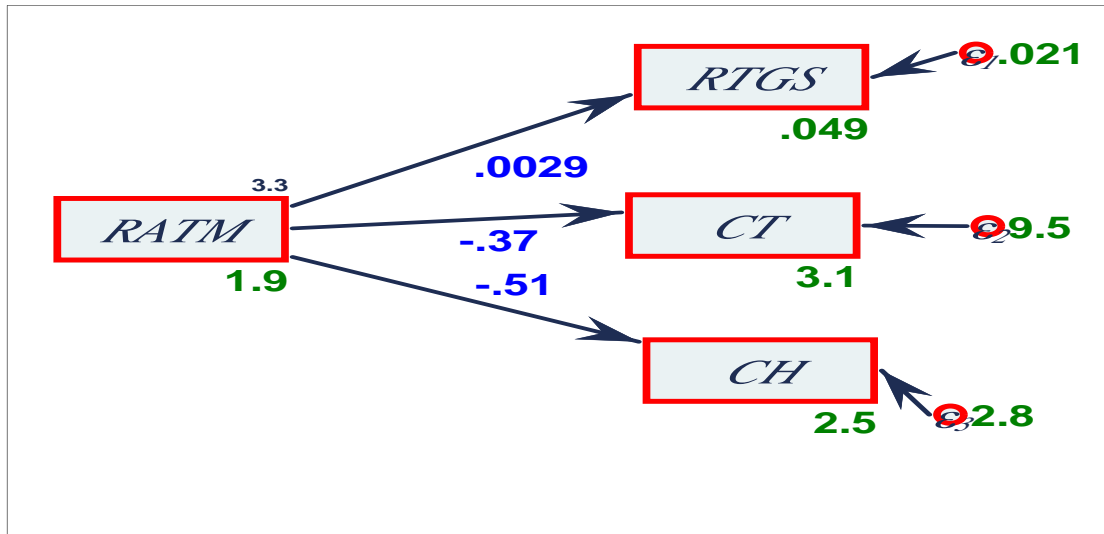


الفرضية الفرعية الثالثة : يوضح الجدول (٣) نتائج التأثير لمؤشر **RATM** في مؤشرات نظام المدفوعات , إذ يتضح من خلال مسارات العلاقة المنصوص عليها في هذه الفرضية , معنوية المسار الخاص بمؤشر **CH** ( $\beta = -.5135, P < .05$ ) في حين لم تثبت معنوية مسارات الخاصة بمؤشرات **RTGS** ( $\beta = -.0028, P > .05$ ) و **CT** ( $\beta = -.3705, P > .05$ )، أما بخصوص قيم معامل التفسير ( $R^2 = .334$ ) لتفسر بذلك تباين نظام المدفوعات خلال المدة الزمنية المبحوثة من تباين مؤشر **RATM**. الجدول (٣) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثانية

ويعرض الشكل (٣) التمثيل البياني لشكل العلاقة بين مؤشر **RATM** ومؤشرات نظام المدفوعات , والذي تظهر منه معاملات قيم الانحدار بيتا فوق الأسهم أحادية الاتجاه , والمتجهة من مؤشر **RATM** نحو مؤشرات الشمول المالي .

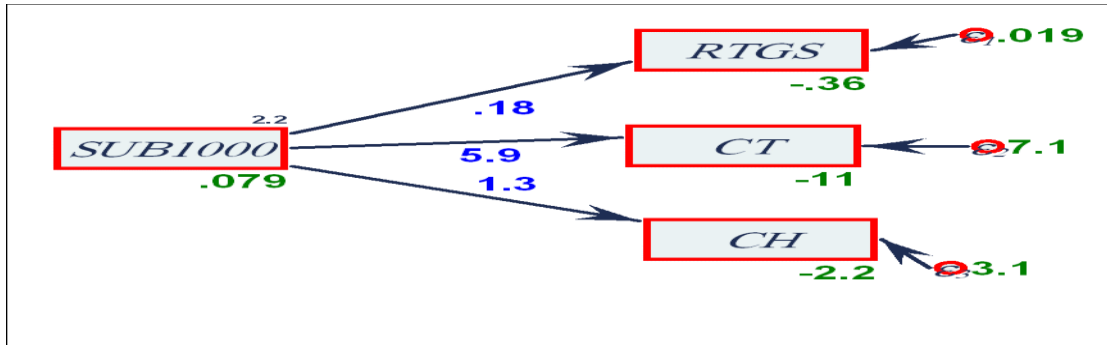
معالم الاختبار	ثابت الانحدار	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	إحصاء الاختبار	مستوى المعنوية	معامل التحديد	معنوية النموذج
	$\alpha$	Coef .	Std. Err.	t	$P >  t $	$R^2$	Prob
العلاقات							
RTGS <--- RATM	.0490	.0028	.0302	0.09	0.925	0.061	.092
CT <--- RATM	3.141	-.3705	.6389	-0.58	0.562	0.074	.114
CH <--- RATM	2.529	-.5135	.3448	-2.49	0.036	0.334	.000

شكل (٣) مسارات العلاقة بين مؤشر **RATM** ونظام المدفوعات



( نتائج التأثير لمؤشر **SUB (1000)** في مؤشرات نظام المدفوعات , إذ يتضح من خلال مسارات العلاقة المنصوص عليها في هذه الفرضية , عن معنوية المسار الخاص بمؤشر **RTGS** ( $\beta = .1839, P < .05$ ) ومؤشر **CT** ( $\beta = .5.884, P < .05$ ) في حين لم تكن معنوية بمؤشر **CH** ( $\beta = 1.34, P > .05$ ) ، أما عن قيم معاملات التفسير ( $R^2 = .462, .529$ ) لتفسر بذلك تباين مؤشرات نظام المدفوعات من تباين مؤشر **SUB (1000)** الجدول (٤) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الثانية

ومن خلال الشكل (٤) يتضح المخطط البياني لنتائج الاختبار للمسارات الثلاث الخاصة بمعاملات بيتا مؤشر الـ (SUB (1000 في مؤشرات نظام المدفوعات. شكل (٤) مسارات العلاقة بين مؤشر (SUB (1000 ونظام المدفوعات



معالم الاختبار	ثابت الانحدار	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	إحصاء الاختبار	مستوى المعنوية	معامل التحديد	معنوية النموذج
العلاقات	$\alpha$	Coef .	Std. Err	t	P> t	R <sup>2</sup>	Prob
RTGS <--- SUB (1000)	.0490	.1839	.1403	2.03	0.019	0.462	.000
CT <--- SUB (1000)	-11.30	5.884	2.727	2.16	0.003	0.529	.000
CH <--- SUB (1000)	-2.166	1.342	1.820	0.74	0.461	0.054	.225

الفرضية الفرعية الخامسة : يتضح من الجدول (٥) نتائج التأثير لمؤشر (ATM (1000 في مؤشرات نظام المدفوعات , إذ يتضح من خلاله عدم معنوية جميع المسارات الخاصة بهذه الفرضية , وعليه تم رفض الفرضية وبشكلها الكامل . الجدول (٥) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة من الفرضية الرئيسية الثانية

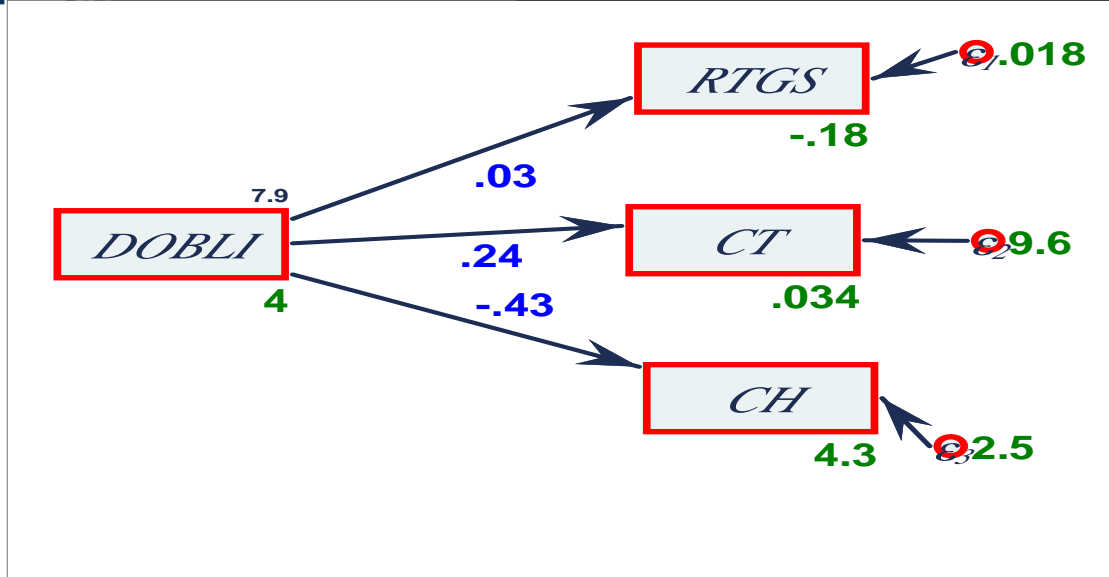
الفرضية الفرعية السادسة : يظهر من خلال الجدول (٥) نتائج التأثير لمؤشر DOBLI في مؤشرات نظام المدفوعات , إذ تبين معنوية المسارات الخاصة بمؤشر RTGS ( $\beta=-.0304, P < .05$ ) ومؤشر CH ( $\beta=.4297, P < .05$ ) دون مسار CT ( $\beta=.2389, P > .05$ ) , أما عن معاملات التحديد ( $R^2=(.411, .564)$ ) لتؤشر بذلك أن الذي يفسر تباين نظام المدفوعات هو مؤشر

. DOBLI

الجدول (٥) نتائج اختبار الفرضية الفرعية السادسة من الفرضية الرئيسية الثانية

معالم الاختبار	ثابت الانحدار	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	إحصاء الاختبار	مستوى المعنوية	معامل التحديد	معنوية النموذج
العلاقات	$\alpha$	Coef .	Std. Err.	t	P> t	R <sup>2</sup>	Prob
RTGS <--- DOBLI	-.183	.0304	.0191	2.59	0.012	0.411	.000
CT <--- DOBLI	.034	.2389	.4465	0.54	0.593	0.179	.116
CH <--- DOBLI	4.25	-.4297	.2304	-2.86	0.006	0.564	.000

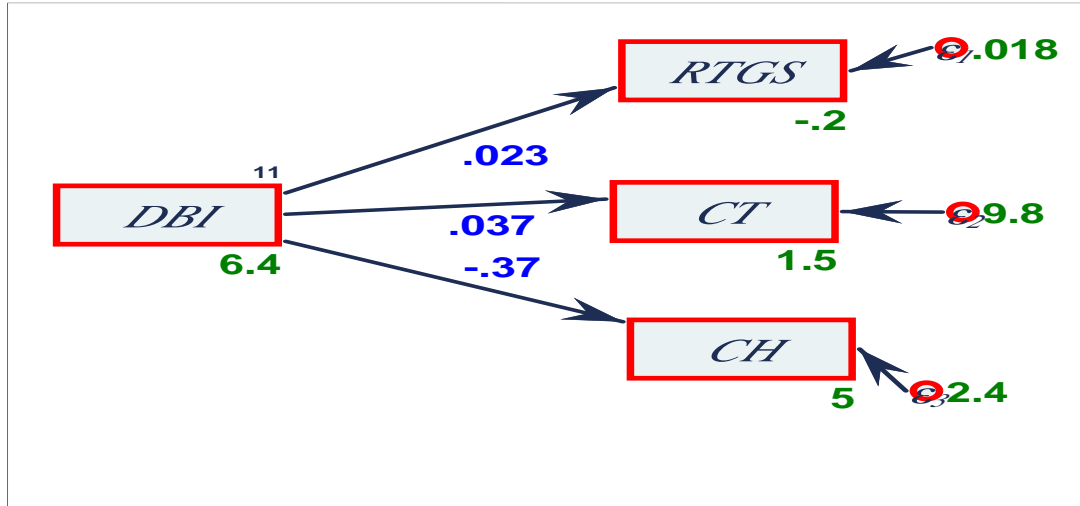
ويعبر الشكل (٥) عن المخطط البياني لنتائج الاختبار للمسارات الثلاث الخاصة بمعاملات بيتا مؤشر الـ DOBLI في مؤشرات نظام المدفوعات. شكل (٥) مسارات العلاقة بين مؤشر DOBLI ونظام المدفوعات



الفرضية الفرعية السابعة : يبين الجدول (٦) نتائج التأثير لمؤشر DBI في مؤشرات نظام المدفوعات , إذ تبين معنوية المسارات الخاصة بمؤشر RTGS ( $\beta=0.0230, P<.05$ ) ومؤشر CH ( $\beta=-.3745, P<.05$ ) في حين لم تكن معنوية في مسار CT ( $\beta=.30372, P>.05$ ) ، أما بخصوص معاملات التفسير ( $R^2=(.362,.624)$ ) لتفسر بذلك تبين نظام المدفوعات بوساطة مؤشر DBI الجدول (٦) نتائج اختبار الفرضية الفرعية السابعة من الفرضية الرئيسية الثانية

ويعرض الشكل (٦) التمثيل البياني لنتائج الاختبار للمسارات الثلاث الخاصة بمعاملات بيتا مؤشر الـ DBI في مؤشرات نظام المدفوعات .

معنوية النموذج	معامل التحديد	مستوى المعنوية	إحصاء الاختبار	الخطأ المعياري	معامل الانحدار	ثابت الانحدار	معالم الاختبار
Prob	R <sup>2</sup>	P> t	t	Std. Err	Coef .	$\alpha$	العلاقات
.000	0.362	0.013	2.51	.0152	.0230	-.1977	RTGS <--- DBI
.082	0.079	0.917	0.10	.3566	.0372	1.517	CT <--- DBI
.000	0.624	0.003	-2.93	.1761	-.3745	5.022	CH <--- DBI



#### الخلاصة :

بينت نتائج إختبار الفرضية الرئيسية للبحث بوجود تأثير معنوي للمؤشرات الشمول المالي في مؤشرات نظام المدفوعات والتي تباينت نتائج مؤشرات الشمول المالي في مؤشرات نظام المدفوعات وقبول الفرضيات الفرعية بشكل جزئي، وبما يؤكد على مساهمة اكبر للشمول المالي فيه .

#### المصادر العربية:

- ١- الشمري ، صادق راشد (٢٠١٦) ، " لتكنولوجيا المتقدمة ودورها في تحقيق الشمول المالي"، منتدى الشمول المالي التوجه الاستراتيجي للاستقرار المالي والاجتماعي ، عمان ، المملكة الاردنية.
- ٢- الحسناوي ، سالم صلال و مهدي ، لينا صلاح (٢٠٢٠) ، " دور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية " ، العدد (٥٨) .
- ٣- أبودية، ماجد (٢٠١٦) ، " دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني " ، رسالة ماجستير (، جامعة الأزهر، غزة.
- ٤- الهاشمي ، ليلي عبد الكريم محمد و محمد ، جمال هداش و معزوز ، سامية (٢٠١٧) ، " دور تكنولوجيا المعلومات الحديثة في تحسين وزيادة الشمول المالي -دراسة تطبيقية في مصرفي (بغداد الاهلي التجاري و اشور الدولي) ، بحث منشور ، ص ص (١-٢٢) .
- ٥- لوزي ، نادية (٢٠٢١) ، " واقع الشمول المالي في الدول العربية واليات تعزيزه \_ دراسة مقارنة لمستوى الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية " ، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت ، المجلد (٢) ، العدد (٢) .
- ٦- شحاده ، (٢٠٢٢) ، " دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في مصر " مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت ، المجلد (٣) ، العدد (١) ص ص (٣٢-٥٤) .
- ٧- الشحادة ، عبد الرازق ، و قاسم ، عامر و الرفاعي، غالب عوض (٢٠٢٠) ، " مؤشرات الاشتمال المالي وأثرها على الاداء المالي للبنوك الاردنية المدرجة في سوق عمان المالي " ، مجلة العين للأعمال والقانون ، المجلد (٤) ، العدد (٢) ، ص ص (١-١٧) .
- ٨- سالم ، ياسمينه أبراهيم ويحيى ، هاجر (٢٠٢١) ، " تعزيز الشمول المالي : دراسة حالة بعض الدول العربية " ، مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد (٢١) ، العدد (١) ، ص ص (١٢٣-١٤٧) .
- ٩- علي ، عشري محمد (٢٠١٨) ، " الشمول المالي وأثره على السياسة النقدية : حالة مصر " ، مجلة مصر المعاصرة ، المجلد (٥) ، العدد (١) ، ص ص (٢١٩-٢٥٤) .



- ١٠- رقية ، العالمي و عائشة ، حاج احمد ( ٢٠١٩ ) " دور المقاصة الالكترونية في تطوير النظام البنكي " ، دراسة ميدانية للبنوك بولاية ادرار ، رسالة ماجستير العلوم التجارية.
- ١١- ايمان ، فنوش ( ٢٠٢٢ ) " دور المقاصة الالكترونية في تحسين الخدمات المصرفية " ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، الجمهورية الجزائرية .
- ١٢- النصيري ، سمير ( ٢٠١٧ ) " البنك المركزي العراقي في مواجهة تحديات الازمة الاقتصادية والمالية (٢٠١٥-٢٠١٧) ، الطبعة الاولى ، العراق بغداد.
- ١٣- سليمان ، بشرى طالب (٢٠١٣) " نظم الدفع الالكترونية في العراق - مكوناتها - دورها - إدارة مخاطرها " ، البنك المركزي العراقي .
- ١٤- جمعة، ولاء محمد أحمد (٢٠١٦) " أثر استخدام نظام التسويات الآنية الإجمالية على تسهيل الأوراق المالية " ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة الرباط الوطني، السودان، ٢٠١٦.
- ١٥- سبتي ، علا سمير (٢٠٢٠) " تأثير بعض نظم الدفع الالكتروني في ربحية المصارف - بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية العراقية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد .
- ١٦- سالم، مريم (٢٠١٤) ، " أساليب تسويق وسائل الدفع الحديثة لرفع القدرة التنافسية للبنوك في الجزائر " ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر .
- ١٧- لطفي، طاهروصلاح الدين، جميعي( 2016 ) ، " العمل المصرفي الإلكتروني ودوره في تعزيز وتطوير نظم الدفع الحديثة للتجارة الإلكترونية - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية " ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة BADR، الريفية العربي التبسي -تبسة، الجزائر .
- ١٨- شياح ، عبد الامير محمد ، محمد ، مصطفى محمد ابراهيم ( ٢٠١٤ ) " نظام المدفوعات الالكتروني وفاعليته في المصارف التجارية" ، (بحث تطبيقي) ، بحث منشور في مجلة المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية - جامعة بغداد ، المجلد (٩) ، العدد (١١) ، الفصل الثالث ، بغداد ، العراق ، .
- ١٩- لفته ، محمد طارق ( ٢٠١٩ ) ، " نظام المدفوعات العراقي ودوره في تعزيز الشمول المالي - بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد.
- ٢٠- الجنبهيه، منير والجنبهيه، ممدوح ( ٢٠٠٥ )، " البنوك الالكترونية "، الطبعة الأولى، مصر/ الإسكندرية، دار الفكر الجامعي.
- ٢١- صبحي ، علي رعد (٢٠١٨) ، " نظام المدفوعات الالكتروني واثرة في عملية التحصيل الضريبي - دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب والبنك المركزي " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد .

#### Foreign Refereenc

- 1- Al-Sabaawi , Mohmed Y. & Ali Abdulfattah Alshaher & M.A. Alsalem (2023) , " User trends of electronic payment systems adoption in developing countries: an empirical analysis " , Department of Management Information Systems, College of Administration and Economics, University of Mosul, Mosul, Iraq , Electronic payment systems adoption , pp. (1-25) .
- 2- Banerjee , Srijanie & Manish Sinha (2023) , " Promoting Financial Inclusion through Central Bank Digital Currency: An Evaluation of Payment System Viability in India " , Promoting Financial Inclusion Central Bank Digital Currency , Vol. 17, No.1, (1-29) .
- 3- Niankara , Ibrahim ( 2023 ) , " The impact of financial inclusion on digital payment solution uptake within the Gulf Cooperation Council Economies " , International Journal of Innovation Studies , PP. (1-17) .
- 4- Adolfo Barajas, T. B. (2020,) , " Financial Inclusion " : What Have We Learned So Far? What Do We Have to Learn? IMF Working Papers, p. 5.
- 5- Helms, Brigit, (2006) , " access for all : Building inclusive finance systems washing ton ,D.C, world Bank " , article p(5) .
- 6- Shamshad Akhtar, D. P. (2010). microfinance in the arab world: the challenge of financial inclusion, MENA Knowledge and Learning. Quick note Series( Number 25), p. 1.

- 7- Sharma, Ruchi (2017) , " DOES FINANCIAL INCLUSION SPUR ECONOMIC GROWTH IN INDIA?" , The Journal of Developing Areas, Vol. 51, No 3, pp. 215-228 .
- 8- DIEME , Madaniou (2020) , " Déterminants de l'inclusion financière dans l'UEMOA " , See discussions, stats, and author profiles for this publication .
- 9- Nicolas Blancher et al., (2019), " Financial Inclusion of Small and Medium-Sized Enterprises in the Middle East and Central Asia " , International Monetary Fund (IMF), No. 19/02, Washington, D.C, U.S.A
- 10- Raina, Vibhakaw (2014), over review of mobile payments technologies and security, Birla Institute Technology, India, IGI Global.
- 11- Pavlat, Vladistav (2016), Central securities depositories of the vehicle visa card group of countries compared, Economical Scientific Notebooks, University of Economics, No. 266.
- 12- Nakajima, Masashi, (2017 ) , " Essential Elements of Payment Systems " , Faculty of Economics and Business Administration , Reitaku University, .
- 13- Final report ( 2022 ) , " Extending and aligning payment system operating hours for cross-border payments " Bank for international settlements .
- 14- Cipriani ,Marco & Goldberg , Linda S & La Spada , Gabriele (2023) " Financial Sanctions, SWIFT, and the Architecture of the International Payment System " , Journal of Economic Perspectives, Vo. 37, NO. 1 , p.p.( 31-52) .
- 15- Cirason, Massimo and Guadamillas (2005), Reforming Payments on the security settlement systems, The world bank. Carsten , Agustín (2019 ) , " The future of money and the payment system: what role for central banks? " , Princeton University, Lecture , New Jersey, 5 December .
- 16- AL-SABAAWI , Mohmed Y.Mohmed & Alshaher , Ali (2023 ) , " User trends of electronic payment systems adoption in developingcountries: an empirical analysis " , Journal of Science and Technology Policy Management , pp. (1-26. (